الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الأربعاء
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس: السيد بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية (تابع)

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.13
6 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/50/91 و A/50/254- S/1995/501 و A/50/407 و A/50/475)

(أ) تمويل التنمية (تابع) (A/50/397)

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (تابع) (A/50/429)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/50/379)

١ - السيد بويرنومو (اندونيسيا): أشار إلى أن الجمعية تتابع عن كثب مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية منذ أن هزت الأزمة عالم المال أولا في بداية الثمانينات. وقال إنه بالرغم من مختلف القرارات التي اعتمدتها اللجنة الثانية منذ ذلك الوقت بما في ذلك القرار المعتمد باتفاق الآراء خلال الجلسة ٤٩، فقد تفاقمت المشكلة، وأصبح مجموع الديون المستحقة ٣ بليون دولار تقريبا. وأضاف قائلا إن تطبيق تدابير أكثر شمولا لتخفيف الديون أصبح ضروريا. وأوضح أن البلدان النامية، وبصفة خاصة بلدان عدم الانحياز، تدرك أنه ما من استراتيجية تهدف إلى حل مشكلة الديون يمكنها أن تنجح ما لم يتم التصدي لمجموع الديون نفسه ولعبء خدمة الديون الكابت، علاوة على المتأخرات المتراكمة، باعتبارها مجموعة واحدة. إن أي منهج شامل ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع أشكال الديون، بما فيها الديون المتعددة الأطراف، وجميع البلدان المدينة. وأشار إلى أن بلدان عدم الانحياز، إدراكا منها لجوانب الضعف في الاستراتيجية الدولية لأغراض الديون، تسعى إلى صياغة حل شامل، إنمائي المنحي ودائم وعادل، بحيث يشمل منهجا "للمرة الأولى والأخيرة" لتخفيض إجمالي الديون إلى حد كبير، بدلا من التركيز على مختلف فئات الديون كل على حدة. وقال إن هذا الحل سيؤدي إلى تنشيط التنمية من جديد، وإلى وضع حد لإعادة جدولة الديون مرارا وتكرارا. وواصل حديثه قائلا إن أقل البلدان نموا، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، سوف تطلب بالطبع إلغاء عبء ديونها حيثما كان ذلك ممكنا، من أجل استعادة قدرتها على التنمية.

٢ - ومضى قائلا إن تخفيف الديون يطبق بصفة عامة على الديون الثنائية، إلا أنه لا ينبغي إغفال الديون المتعددة الأطراف لا سيما ديون أقل البلدان نموا وديون بلدان أفريقيا. وفي هذا المجال فإنه لمخيب للآمال أن رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليست لديهما نية تقديم أية مقترحات هامة جديدة بشأن تخفيف الديون المتعددة الأطراف لأفقر بلدان العالم وذلك حتى ربيع عام ١٩٩٦. ومضى يقول إنه من غير المفهوم لوفده رفض كل من الصندوق والبنك إلغاء ديون أفقر بلدان العالم، بادعاء أن أي إلغاء للديون سيؤثر على صورتهما في الأسواق الرأسمالية وبالتالي على قدرتهما على جمع الأموال. وقال إن هذه حجة غير مقنعة تماما حيث أن قدرة البنك على جمع المال لا تتوقف بالضرورة على سلامة الجهات التي تقترض منه. وأردف قائلا إن القوة المالية لمؤسستي بريتون وودز هاتين تستند إلى واقع أن الدول الصناعية

هي الضامنة لهما، وأن شطب الديون المعدومة سيؤدي إلى تحسين دفاترهما وليس إلى الإضرار بها. وواصل قائلا إنه ينبغي حث هاتين المؤسستين الماليتين على تقديم توصيات واقعية بشأن أسلوب عمل قابل للتنفيذ بغية حل مشكلة الديون المتعددة الأطراف في أسرع وقت ممكن. وقال إن زمن المناقشات قد انتهى؛ وإنه قد حان الآن وقت العمل. وحذر قائلا إنه ما لم يتم ذلك فإن الحالة سوف تتدهور ويصبح حلها أكثر صعوبة. واختتم كلمته قائلا إن اندونيسيا ما زالت مستعدة للمشاركة بتجاربها في إدارة الديون بهدف المساعدة في حل مشاكل البلدان المدينة الأخرى، لا سيما أقل البلدان نموا.

٣ - السيد برندرغاست (جامايكا): تحدث باسم الدول الثلاثة عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين. وأشار إلى حالة الديون الخارجية، فقال إنه منذ بداية الأزمة، تتجه طاقات البلدان النامية مجتمعة نحو حل هذه الحالة الحرجة بغية تخفيف حدة الآثار الضارة التي خلفتها الأزمة في اقتصاداتها. وفي حين تحقق تقدم ملحوظ في بعض المجالات، تزداد خطورة الحالة العامة باستمرار. وأردف قائلا إن أزمة الديون تمثل أحد أهم أسباب القلق للعديد من البلدان النامية نظرا لما تفرضه الأزمة من قيود على تنميتها الاقتصادية. وأوضح أن بلدان الجماعة الكاريبية ترحب بالمبادرات والخطط والاستراتيجيات التي وضعت على مدى السنوات، لا سيما ما تعلق منها بالديون التجارية الخاصة والديون الثنائية الرسمية. وقال إن بعض البلدان، ومنها بلدان من أمريكا اللاتينية والمنطقة الكاريبية، استطاعت تحسين حالة الديون لديها إلى حد بعيد. واستدرك قائلا إن بلدانا أخرى، مع ذلك، ما زالت تواجه عبء ديونها الخارجية غير المحتمل. وهي حالة لا يمكن للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة، أن يظل غير عابئ بها. وقال إنه من المؤسف أن المبادرات التي اتخذت قد أخفقت في التأثير على مجموع الديون. واعتبر، كما جاء في تقرير الأمين العام، أن الاستراتيجية الدولية بشأن إخراج البلدان من ديونها غير كاملة. وأردف قائلا إنه بالرغم من أن العديد من البلدان قد جنى بعض الفائدة من تنفيذ مبادرات تخفيف الديون، إلا أن ديون كثير من البلدان ما زالت فوق طاقاتها وأن هناك، بالتالي، حاجة ملحة لإيجاد استراتيجيات مبتكرة وحديثة لمعالجة مشكلة الديون بصورة عامة.

٤ - وواصل قائلا إن بعض البلدان الكاريبية قد أجرت تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية من خلال تنفيذ التكيف الهيكلي. وقال إن التكاليف الاجتماعية لهذه السياسات مرتفعة حيث أن التقشف النقدي والمالي يخفضان قدرة البلدان على تقديم الخدمات الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والإسكان. وأضاف أن الحالة الحرجة للديون تعوق بصورة خطيرة قدرة البلدان النامية على الوفاء بأهداف التنمية الوطنية بما ولّدته هي نفسها من موارد، حيث أن هذه الموارد قد نضبت بسبب خدمة الديون.

٥ - واستطرد قائلا إنه يتعين أيضا اتخاذ تدابير في مجال الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف التي أبدت قدرا ضئيلا جدا من المرونة في إعادة جدولة القروض.

٦ - وأوضح قائلا إن آخر اجتماع لوزراء مالية الكومنولث الذي عقد في جامايكا قد سعى للتصدي، من بين أمور أخرى، لقضية عبء الديون التي تواجه أعضاءه من البلدان النامية. وقد صدرت عنه التوصيات

التالية: (١) إنشاء آلية لتوفير قروض ميسرة طويلة الأجل بحيث يتاح للبلدان المستحقة الخلاص من ديونها لصندوق النقد الدولي، مع إيجاد عنصر المنحة للبلدان المثقلة بالديون؛ (٢) إنشاء مرفق للديون المتعددة الأطراف؛ (٣) الإنفاذ الكامل "لشروط ترينيداد" التي شملت تخفيضا بنسبة ٨٠ في المائة لأكثر البلدان احتياجا؛ (٤) إنشاء نافذة خاصة للديون ضمن مرفق التكيف الهيكلي المعزز داخل صندوق النقد الدولي بحيث تكون سمة دائمة؛ (٥) التحرك لجعل مرفق التكيف الهيكلي المعزز ذاتي التمويل باستخدام الدخل الناتج عن بيع بعض احتياطيات الذهب التي يحتفظ بها الصندوق، وذلك للمساعدة في تمويل جوانب الدعم؛ (٦) بذل الجهود لزيادة فعالية مراقبة الصندوق، التي ينبغي أن تكون متماثلة من حيث تطبيقها على جميع الأعضاء؛ (٧) إنشاء نظام للإنذار المبكر في صندوق النقد الدولي من أجل تفادي الأزمات؛ (٨) وضع إجراءات جديدة، مثل آلية لتمويل الطوارئ، تتيح الحصول على خدمات الصندوق في وقت الأزمات؛ و (٩) اتخاذ خطوات للتأكد من أن تمويل تخفيض الديون يأخذ في حسبانه ضرورة تفادي الآثار الضارة على البلدان التي تواصل خدمة ديونها بصورة منتظمة.

٧ - وأضاف أنه من دواعي القلق الشديد أن المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي أكبر مصدر للقروض التساهلية التي تقدم لأفقر دول العالم، مهددة بالزوال. وقال إن الجماعة الكاريبية تساند النداء الذي حث به رئيس وزراء بربادوس، خلال اجتماع عقد مؤخرا لمجموعة البنك الدولي، جميع الجهات المانحة على تقديم الدعم الكامل لزيادة موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، بشروط تكفل حماية حصول الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة على موارد تساهلية.

٨ - وتابع قائلا إن الاتحاد يؤكد، في هذا السياق، على الحاجة إلى تنسيق أوسع بين المؤسسات الدولية والمالية والتجارية ومنظومة الأمم المتحدة بغية تحسين حالة الاقتصاد الكلي وتعزيز التعاون الإنمائي، في وقت تنشط فيه المفاوضات لوضع جدول أعمال للتنمية تعتبر المديونية الخارجية أحد عناصره الأساسية. وكرر النداء الذي وجهته مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن نهج المرة الأولى والأخيرة فيما يتعلق بديون البلدان النامية من خلال استراتيجية متكاملة تتصدى لجميع أنواع الديون والبلدان المدينة، وتنبري لتخفيف أعباء خدمة الديون، وتوفير قدر أكبر من المرونة في إعادة جدولة الديون، ووضع برامج جديدة ومبتكرة وتوسيع نطاق إمكانيات المؤسسة الإنمائية الدولية.

٩ - وأردف قائلا إن حل مشكلة الديون الخارجية تحت رعاية الأمم المتحدة سيقدم مثالا يحتذى به عن كيفية التغلب على مشكلة تنموية خطيرة من خلال التعاون الدولي. وقال إنه لا بد من ضمان تمويل خارجي كاف من خلال إيجاد مناخ تجاري دولي مؤات وزيادة المساعدة الإنمائية، وذلك من أجل تحقيق حل دائم لأزمة الديون وتعزيز التنمية المستدامة. واختتم قائلا إنه يتعين على البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية ذات الصلة دعم جهود البلدان النامية.

١٠ - السيد غول (باكستان): اعتبر أن البيانات المتعلقة بالحالة الاقتصادية العالمية معقدة وأن كثيرا من الاتجاهات متضاربة، وعليه فمن المستحيل إجراء أية تنبؤات واثقة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

وأضاف أن من بين الاتجاهات الإيجابية، وجود بعض الدينامية في الاقتصاد العالمي مع معدل نمو إجمالي يبلغ نحو ٣,٧ بالمائة. واسترسل قائلا إن قوى السوق تعمل على نطاق عالمي، وإن الاقتصادات الوطنية تتقارب شيئا فشيئا وإن الفرص تتزايد للتبادل الاقتصادي بين الدول؛ وهو ما اتضح في زيادة بنسبة ٩ في المائة في التجارة الدولية عام ١٩٩٤.

١١ - واستدرك مشيرا إلى أن عوامل أخرى، مع ذلك، لم تترك مجالا لتفاؤل في غير محله. ففي المقام الأول، يتسم نمو الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة من التفاوت؛ ويجري تهميش مناطق بأكملها وقطاعات عريضة من السكان في كثير من البلدان؛ وفي المقام الثاني يثبت باستمرار أن معدل النمو الحالي هزيل إلى حد مثير للقلق؛ وفي المقام الثالث يتضح أن معظم البلدان معرضة إلى حد بعيد للعوامل الخارجية، والسبب وراء ذلك هو، ببساطة، التباين في العلاقات بين القوى.

١٢ - وواصل قائلا إن الاقتصاد العالمي يظهر، من جوانب عديدة، علامات تقليدية لرأسمالية مبكرة ألا وهي: نمو متفاوت، ضعف اقتصادي، إجراءات غير ديمقراطية في صنع القرار، فوارق اجتماعية كبيرة ونهب مستمر للبيئة. وأكد أنه يتعين تصحيح هذه الحالة، والتصدي للمشاكل الهيكلية التي قد تقوض المكاسب الاقتصادية. وأشار إلى أن أولى هذه المشكلات هي مسألة التمويل الإنمائي.

١٣ - ومضى قائلا إنه لا سبيل، في المقام الأول، لإنكار أهمية التمويل الخاص في تعزيز التنمية. وقال إن البلدان التي تنتهج استراتيجيات تنموية ناجحة تتميز بقدرتها على اجتذاب تدفقات التمويل الخاص من خلال سياسات حكيمة لإلغاء القيود التنظيمية ولتحرير الاقتصاد. ففي حالة باكستان، وهي بلد من هذه البلدان، يرجع السبب الرئيسي في نجاحها إلى أن نطاق تنفيذ هذه السياسات وتسلسلها وسرعتها تم تحديدها مع الأخذ في الحسبان ظروفها المحددة وليس بتطبيق صيغ ثابتة.

١٤ - ورأى، في المقام الثاني، أنه في حين تحتاج البلدان النامية إلى صياغة سياسات تجتذب التدفقات المالية، فإن لديها ما يدعو للقلق نظرا للطبيعة المتقلبة التي تتسم بها هذه التدفقات. وأعرب في هذا الصدد، عن ترحيبه بالتدابير المتخذة مؤخرا لضمان إيجاد آلية للإنذار المبكر للكشف عن أية تحركات مزعزعة لاستقرار رأس المال. وقال إن توفير بيانات منتظمة وفي الوقت المناسب بشأن أهم المؤشرات الاقتصادية، وإيجاد حوار أوثق بشأن السياسات فيما بين صندوق النقد الدولي والبلدان ذات الأهمية الاقتصادية قد يكونا ذا فائدة. وأضاف يقول إنه يجب، في نفس الوقت، أن يكون لدى الصندوق الموارد المالية الضرورية للمساهمة في حل الأزمات بصورة نظامية. لذلك، فمن المهم زيادة حصص صندوق النقد الدولي وتعزيز مرفق تمويل الطوارئ وصندوق استقرار العملات. وفي هذا السياق، يعتبر المقترح الذي تقدم به المدير الإداري لصندوق النقد الدولي باستخدام حقوق السحب الخاصة شبكة لضمان السلامة المالية مقترحا جديرا بالاهتمام.

١٥ - واعتبر، في المقام الثالث، أن ما وصف في تقرير الأمين العام (A/50/397) بأنه "أزمة في المساعدة الإنمائية الرسمية" يثير القلق نظرا للحاجة إلى تدفقات مستمرة من التمويل التساهلي للبلدان النامية للتعويض عن شحة التمويل من القطاع الخاص، الذي لا تجتذبه بصفة عامة مشاريع التنمية في القطاعات الاجتماعية. ولاحظ بهذا الخصوص أن المساعدة الإنمائية الرسمية مفيدة في التوصل إلى الأهداف الجماعية مثل القضاء على الأمراض والحد من النمو السكاني والتصدي للشواغل البيئية. لذلك فإن نتائج التغذية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية وهبوط التمويل التشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة يعتبران أمرين مثيرين للقلق.

١٦ - ورأى، في المقام الرابع، أن ثمة اتجاها يدعو للقلق بين الجهات المانحة بمد الاشتراطات إلى مجالات جديدة لا تتصل مباشرة بقضايا الاقتصاد الكلي، مثل البيئة، ومركز المرأة وصلاح الحكم. وأضاف أن الرغبة في أن تتصدى البلدان لهذه القضايا المعقدة والحساسة ليست محل نزاع إلا أنه ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الامتناع عن إصدار أحكام اعتبارية بشأن مسائل لا تقع ضمن ولايتها.

١٧ - وقال، في آخر الأمر، أن ثمة حاجة لضمان حصول البلدان النامية على قدر أكبر من التحكم في مناخها الاقتصادي الدولي. وأوضح أن التدفقات النقدية للبلدان النامية لا تتوقف على طبيعة سياساتها المحلية ولكن تحددها بصورة كبيرة الإجراءات التي تتخذها البلدان الصناعية الرئيسية، لا سيما مجموعة السبعة التي ليس للبلدان النامية عليها أي تأثير. وبالإضافة إلى ذلك تشرف المؤسسات المالية الدولية على سياسات البلدان النامية من حيث الاشتراطات المرتبطة ببرامج المساعدات ولكنها لا تشرف على ما يتعلق منها بالبلدان المتقدمة. وأردف يقول إن وفد باكستان يرى أن هناك حاجة لتنسيق السياسات عل نحو أفضل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ولمراقبة أوثق لسياسات البلدان الصناعية الرئيسية. وعندئذ يمكن تثبيت مد التصاعد الحالي في الاقتصاد العالمي.

١٨ - السيد زولو (الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي): قال إنه خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ١٩٩٤ التي عقدت في مدريد، اعتمد الوزراء إعلان مدريد إطار عمل لأهداف السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبلدان والمؤسسات المالية والتجارية. وأضاف أنه لوحظ أثناء الاجتماعات أن مجموعات مختلفة من البلدان تحظى بمعدلات نمو مواتية وأنه بالرغم من أن حجم العجز المالي ما زال يشكل مشكلة في بعض البلدان، فإن المسؤولين عادة ما يستجيبون باتخاذ تدابير في الاتجاه الصحيح. واستدرك قائلا إنه، مع ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن معدلات البطالة غير المستدامة وحثوا الأعضاء على إرساء ممارسات أكثر مرونة لسوق العمالة.

١٩ - وأضاف يقول إن صورة الاقتصاد في أفريقيا قد تحسنت وأنه من المأمول أن يكون للبلدان التي تؤدي أداء جيدا أثر موات على جيرانها وأن يؤدي التكامل الإقليمي إلى زيادة الانتاج وفرص السوق. ومضى قائلا إنه الآن، وبعد مضي ١٢ شهرا على هذا التقييم، يبدو أن هذا المنحى العالمي المشجع لا زال مستمرا، وإن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي أجريت قد حدت من التدهور وحققت مكاسب صافية حقيقية.

وأوضح أن عدد البرامج الاقتصادية الجاري تنفيذها في أفريقيا، والتي يدعمها صندوق النقد الدولي بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ قد ارتفع من ١٢ إلى ١٨ برنامج، كما ارتفع عدد البرامج التي دخلت مراحل متقدمة من المناقشات من برنامجين إلى خمسة برامج. وقال إن بلدانا عديدة قد أرست أساس النمو المتواصل من خلال كبح التضخم وتحرير اقتصاداتها. وأردف قائلا إن إجراءات السياسات التي يوصى بها لتدعيم هذه المكاسب تشمل إجراء إصلاحات على الضرائب غير المباشرة والمؤسسات العامة كما تشمل أسعارا مجزية للمنتجات الزراعية. وأوضح أن معدلات النمو المرتفعة في آسيا ظلت على حالها. أما في أمريكا اللاتينية فبالرغم من أن معدلات النمو ليست مرتفعة، فإنها ما زالت مستقرة بحيث تعززت المكاسب التي تحققت خلال الفترة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك بذلت بلدان عديدة جهودا مضنية لاحتواء ضغوط الأسعار. وقال إن اقتصادات المرحلة الانتقالية تواصل، من ناحيتها، ترسيخ دمجها في الاقتصاد العالمي واستعادة كثير مما خسرته في الانتاج والاستهلاك والعمالة. كذلك كان أداء الأسعار مرتفعا. ولوحظ تباين في قوة الأداء كما هو الحال في مناطق أخرى. وأوضح قائلا إن البلدان التي انتهجت سياسات ضريبية متشددة وحررت الانتاج والهياكل الاقتصادية حققت تقدما أكبر من تلك التي لم تتمكن من إدخال التكيفات الضرورية أو الاستمرار فيها. وقال أخيرا، إن أداء البلدان الصناعية أداء جيد، حيث خفضت بصفة عامة من الاختلالات المالية. واستدرك يقول إنه بالرغم من ذلك لم يتحقق حتى الآن اتجاه هبوط ثابت في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٢٠ - واسترسل قائلا إن إعلان مدريد قد تطرق أيضا إلى قضية مساهمة المؤسسات المالية والتجارية في إيجاد مناخ مساعد. وقال إن أول فتح كان اتفاق جولة أوروغواي التاريخي الذي مهد الطريق لخفض مستمر في القيود المفروضة على التجارة، وللتوسع في التجارة العالمية، ولتحسين سبل وصول البلدان النامية للأسواق. وأشار إلى أن شروط نابولي، التي اعتمدها نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدت إلى تحسين شروط إعادة الجدولة للبلدان المنخفضة الدخل. ثم استدرك قائلا إن الصندوق يعتقد، بالرغم من ذلك، أنه ينبغي للجهات المانحة أن تواصل تدعيم أكثر البلدان فقرا من خلال المساعدات التساهلية، وأن تضع احتياجات هذه البلدان في حسبانها ضمن جهودها للدعم المالي.

٢١ - واستطرد قائلا إن أزمة مالية قصيرة الأجل حدثت في الأسواق الناشئة وإن الصندوق بادر بالتدخل، بدعم من المجتمع الدولي، لحماية الأوضاع المستقرة التي تمثل أساس إعلان مدريد ولإعادة الثقة للأسواق العالمية. وأضاف قائلا إنه جرى حث الأسواق الناشئة على الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تقتضيها عولمة الأسواق. وقال إنه من الجدير بالذكر أن الأزمة قد أدت إلى قرارات هامة وبعيدة الأثر وإلى الإسراع بعملية صنع القرار فيما يتعلق بقضايا ظلت معلقة فترة من الزمن. وأوضح أن الأزمة المالية في المكسيك أتاحت الفرصة للعمل فورا على تحقيق الاستقرار في الأسواق وحفزت الجهود لوضع نهج واستراتيجيات تخفض من المضاربة في الأسواق المالية إلى أدنى حد. وتتمثل أولى الاستراتيجيات في تعزيز مراقبة الأداء الاقتصادي للبلدان النامية والاتجاهات في الأسواق المالية. وأشار إلى أن نظاما فعالا للإنذار المبكر قد أنشئ لهذا الغرض وإلى أن جميع الدول الأعضاء قد وافقت، في سابقة لم تحدث من قبل، على أن تخضع لتقديم بيانات بصفة منتظمة. وقال إن أحد القرارات الهامة الأخرى نص على مضاعفة آلية

الدعم المالي للطوارئ. وعلاوة على ذلك أيدت اللجنة المؤقتة القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للصندوق بوضع ترتيبات مالية للطوارئ يمكن تنشيطها، بالرغم من كونها مشروطة، بالإخطار ضمن مهلة قصيرة. وقال إن هذه الإجراءات تؤكد دور الصندوق باعتباره ركيزة التعاون الاقتصادي الدولي.

٢٢ - ومضى قائلا إن المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات السنوية للعام الحالي توضح وجود علاقات عمل أوثق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقال إن اللجنة المؤقتة أيدت قرار المجلس بتوسيع نطاق مشاركة الصندوق في حالات ما بعد النزاع. وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري للجنة التنمية ناقش مضامين مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على أعلى مستوى للسياسات. وقال إن تعليقات وملحوظات وزراء المالية سوف تؤخذ في الحسبان في العمليات التي يقوم بها البنك الدولي والصندوق مستقبلا عند التصدي للقضايا الاجتماعية.

٢٣ - وفيما يتعلق بقضية المديونية، أوضح أنه لم يُدخر جهد لتحديد الحلول، لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية. وقال إن مرفق التكيف الهيكلي المعزز داخل الصندوق قد جرى توسعة نطاقه وسوف يصبح دائما وذاتي التمويل بحلول عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، جرى ترسيخ الممارسات القائمة على إجراء مناقشات ومشاورات مع الحكومة. واختتم قائلا إن البنك الدولي وصندوق النقد يعملان معا لتحقيق نهج متناسق سوف ينظر فيه خلال اجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية في الربيع القادم.

٢٤ - السيد التني (السودان): قال إن بلاده سعت لتحرير الاقتصاد وتتابع سياسات اقتصادية تربط بين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن السودان هو أحد الدول الأقل نموا التي تواجه ظروفا اقتصادية دولية غير عادلة وشروط تجارة تصد الأبواب أمام صادراتها، وفوق ذلك أصبحت الديون المتعددة الأطراف الرسمية والتجارية عبئا ثقيلا على أقل البلدان نموا. وأضاف أن الظروف الدولية السائدة قادت إلى ارتفاع عدد الدول الأقل نموا من ٤١ دولة إلى ٤٨ دولة، الشيء الذي يقف دليلا ساطعا على مؤشر سلبي خطير رغم صدور برنامج عمل باريس لتنمية الدول الأقل نموا للتسعينات ورغم ما بذلته الدول الأقل نموا التزاما بمقررات جولة أوروغواي وتوصيات صندوق النقد الدولي.

٢٥ - وواصل قائلا إن إجراءات الإصلاح الهيكلي تؤدي إلى تكاليف اجتماعية. وما لم تخفض هذه التكاليف فإن الجهود الرامية للانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال هذه الإصلاحات سوف تقود إلى الركود بدلا من الانتعاش المرغوب. وقال إنه بالرغم من أن تقرير الأمين العام توقع تحسنا في الحالة الاقتصادية للبلدان الافريقية، فإن عجز الدول المتقدمة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه البلدان لا يبشر بتحقيق التحسن المرجو. وأردف قائلا إن السودان مثله مثل بقية الدول الافريقية يعي أن المسؤولية الرئيسية في التنمية تقع على عاتقه، لكن المجتمع الدولي أيضا يجب أن يتحمل نصيبه من تلك المسؤولية في إطار الشراكة من أجل التنمية.

٢٦ - وتابع قائلا إنه لمما يؤسف له أن تقرير الأمين العام لم يتعامل مع آثار الدين الخارجي للدول الأقل نموا رغم أنه يمثل أكبر عائق في تمتعها بحقها في التنمية. ولكي تستطيع الدول النامية الوفاء بمتطلبات سداد هذه الديون وخدمتها عليها تأمين عائد مجز لصادراتها. وكيف لها أن توفر ذلك وصادراتها لا تستطيع الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب السياسات الحمائية وأحيانا القرارات السياسية والحرب غير المعلنة ضد صادرات معينة. وعلاوة على ذلك تحول الوفورات الضعيفة أو المعدومة دون تمكن العديد من الدول النامية من دفع الاستثمار المحلي لزيادة الصادر، بينما لا تقدم المساعدات الرسمية الخارجية الكافية في هذا المجال، ويتمنع الاستثمار الخارجي عن الدخول إلا وفق شروط قاسية ومجحفة.

٢٧ - وواصل قائلا إن الاستراتيجيات التي تربط بين برامج الإصلاح الهيكلي وتخفيض الدين الخارجي لبعض الدول لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية السلبية لتلك البرامج، كما أن الإصرار على معالجة الديون وفق أسلوب كل حالة على حدة يؤكد على النهج الانتقائي الذي يتبع. وقال إن هذا النهج لا يركز سوى على أهداف قصيرة الأجل التي لا تقدم الحل الحاسم لقضية الديون. وأضاف أن بلاده ترحب بالاتجاه الذي برز لتشجيع المؤسسات الدولية للتمويل لتبني النهج الشامل في معالجة الديون عبر التنفيذ المرن لسبل الدفع. ورأى أن من الضرورة تنفيذ برنامج إلغاء ديون الدول الأقل نموا على أن يتبعها إجراء مماثل يشمل بقية الدول النامية. واختتم قائلا أن السودان يؤيد كافة المقترحات التي قدمتها الدول الأقل نموا لمعالجة مسألة الديون المستعصية حتى يمكنها الانطلاق في رحاب التنمية معتمدة على ذاتها أولا وعلى دعم المجتمع الدولي ثانيا.

٢٨ - السيدة ميكارفي (نيجيريا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي ألقاه ممثل الفلبين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية. وأشارت الى ما ورد في أحد التقارير المتعلقة بحالة الديون في البلدان النامية (A/50/379)، فقالت إن أزمة الديون الخارجية ما زالت عائقا للتنمية في البلدان النامية لا سيما في أقل البلدان نموا بالرغم من تدابير هامة لتخفيف العبء اعتمدت بالنسبة لبعض البلدان ولأنواع محددة من الديون. وأضافت تقول إنه في حين أشار التقرير إلى أن إزالة "تراكم الديون" في حد ذاتها، لا تمثل حلا للمشاكل الإنمائية في البلدان المتأثرة بأزمة الديون، فإنه أوضح أنه طالما بقي تراكم الديون، فإن أكثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي صرامة وفعالية لن تكفي لإزالة جميع العوائق التي تعترض سير تلك البلدان على طريق التنمية المتواصلة والمستدامة.

٢٩ - وواصلت قائلة إن ترك البلدان المدينة في مأزقها الحالي لا يساعد قضية التنمية كما أنه لا يمكّن مؤسسات وبلدان الإقراض من استرداد قروضها. وقالت إن الوقت قد حان لتغيير هذا الوضع. وأضافت أن القرارات المعتمدة خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن بشأن قضية الديون الخارجية وخدمة الديون المشار إليها في الفقرة ٩٠ من برنامج العمل والفقرة الفرعية (س) من الالتزام ٩ من الإعلان هي أمور وثيقة الصلة وينبغي تطبيقها عمليا. وأشارت إلى ضرورة البحث عن حلول أكثر حسما لشطب أنواع معينة من الديون المترتبة على أقل البلدان نموا وتخفيض ديون البلدان المتوسطة الدخل إلى حد كبير. ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام أوضح عدم وجود تدابير لتخفيض الديون المتعددة

الأطراف وعبء خدمة الديون للبلدان النامية، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من مجموع الديون. وفي حالة نيجيريا تمثل الديون المتعددة الأطراف نسبة ٦٧,٥١ في المائة من مجموع ديونها الخارجية. وقالت إن الجزء الأكبر من هذه الديون قد تأتي من تمويل المشاريع الاستثمارية، إلا أنه منذ عام ١٩٨٩ اضطرت بلادها لإلغاء سداد متأخرات خدمة الديون ولم تعد تستطيع الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وهو ما نتج عنه وقف المدفوعات، كما أوقف تنفيذ أغلب المشروعات وتواجه شركات وطنية عديدة الآن صعوبات مالية. واختتمت قائلة إنه يتعين اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف، حيث أنه ما لم يحدث ذلك سيصبح من المستحيل حل مشاكل العديد من البلدان الفقيرة.

٣٠ - السيد زيبراكوفسكي (الجمهورية التشيكية): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به اليوم السابق باسم الاتحاد الأوروبي وأشار إلى تجربة بلاده بالتحديد في مجال قضايا سياسات الاقتصاد الكلي. وقال إن التغيرات الاقتصادية والسياسية الجذرية في الجمهورية التشيكية تستند إلى تدابير أساسية مثل التحول للقطاع الخاص وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية والالتزام بالمبادئ الديمقراطية. وأضاف قائلا إنه قد جرى تحويل ٤٣٢ ١ مؤسسة مملوكة للدولة تقدر قيمتها الإجمالية بنحو ٠٠٠ ٥٤٠ هاليرو إلى شركات مساهمة من خلال عملية التحول للقطاع الخاص التي استكملت إلى حد بعيد. وتطرق إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقال إن من المقدر أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٢ في المائة خلال العام الحالي وإلى ما يقرب من ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وأضاف أن بلاده لديها ميزانية متوازنة، ومعدل تضخم سنوي يبلغ ١٠ في المائة تقريبا ومعدل لبطالة يصل إلى ٣ في المائة تقريبا.

٣١ - واسترسل قائلا إن تحرير التجارة الخارجية، وهو سمة رئيسية للتحول الاقتصادي في الجمهورية التشيكية، جرى تنفيذه بما يتفق واستنتاجات جولة أوروغواي. وقال إنه من الواضح أن دمج بلاده في الاقتصاد العالمي يتطلب أيضا سن التشريعات المناسبة. وبهذا الخصوص، كان أهم قانون أقر مؤخرا هو التعديل الذي أجري على قانون صرف العملات الأجنبية الذي سوف يسمح بقابلية تحويل العملة التشيكية بصورة كاملة.

٣٢ - وأشار إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في الجمهورية التشيكية، على عكس التجارب في بلدان أخرى، استندت إلى اتفاق الآراء سياسيا واجتماعيا. وكان أكبر تحد في مجال السياسات الاجتماعية هو حماية البلاد من الآثار السلبية للتحول الاقتصادي. وكان هدف الحكومة بناء دعائم راسخة لنظام اجتماعي عادل. وثمة أداة أساسية تتركز على شبكة اجتماعية للطوارئ تكفل الحماية في حالات البطالة، وتتبع سياسة تشغيل فعالة وتحمي الفئات الأكثر تأثرا بالتغيرات الاجتماعية، لا سيما المتقاعدين والعائلات التي لديها أطفال.

٣٣ - وأشار إلى شرط أساسي آخر للتنمية والرخاء الاجتماعيين ألا وهو توافر نظام تعليمي مدروس وسليم الإدارة وهو ما يتطلب مزيجا مناسبا من الترتيبات المالية والحوافز، مما توفرها الدولة والقطاع

الخاص على السواء. وأفاد أنه يجري كذلك تخصيص قطاع الرعاية الصحية إلا أن الإجراءات لم تستكمل بعد على نحو مرض تماما للسلطات التشيكية.

٣٤ - ومضى قائلا إن المتطلبات الأساسية للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بسيطة وواضحة إلى حد مذهل إذ تتمثل في: الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، والإصلاحات الاقتصادية التي تتسم بالشجاعة والحكمة في آن واحد، والتحول للقطاع الخاص بصورة مكثفة، وانتهاج سياسات تتسم بالحساسية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن الجمهورية التشيكية لا تدعي أن تجربتها هي السبيل الوحيد الممكن والصحيح لتحقيق تحول جذري في المجتمع. إلا أن الدروس المستفادة من خلال هذه العملية، وبصفة رئيسية ما يتعلق منها بقضايا سياسات الاقتصاد الكلي، ليست دروسا نابعة من تفكير نظري، ولكنها نتيجة التجارب الواقعية. والجمهورية التشيكية ترحب بأن تشرك فيها أيا من البلدان التي تواجه تحديات مماثلة.

٣٥ - السيد كانغي (كينيا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين بشأن البند ٩٤ من جدول الأعمال ووجه الانتباه إلى بعض القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لوفد بلاده. وقال إن النمو الاقتصادي في افريقيا ما زال بطيئا باستثناء بعض البلدان التي سجلت نموا هامشيا. وأضاف قائلا إنه بالرغم من أن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفع في عام ١٩٩٤ ولأول مرة منذ عامين، فإن هذا الاتجاه التصاعدي قد فاقه النمو السكاني وبالتالي لم يكن هناك تحسن ملموس فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر أو توفير التشغيل المنتج.

٣٦ - وأردف قائلا إنه مما لا شك فيه أن معدل النمو الاقتصادي والتنمية في بلد ما يتوقف إلى حد بعيد على العوامل المحلية، إلا أن آثار العوامل الدولية لها نفس الدرجة من الأهمية، لا سيما ما كان منها ذا طبيعة مالية، بما قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على البلدان النامية. وأضاف قائلا إن وفد بلاده يرحب بالقرار الذي اعتمدته مجموعة السبعة في مؤتمر القمة السنوي الذي عقدته في هاليفاكس لمتابعة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية المناسبة للمحافظة على زخم النمو الاقتصادي. واستدرك قائلا إنه ينبغي، بالرغم عن ذلك، التوسع في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها سياسات مؤسسات بريتون وودز، وفي إجراء المشاورات بشأنها، مع تحقيق الانسجام بينها، ما دام المحيط المالي الدولي الذي تسعى جميع البلدان للتكيف معه يشكل عاملا حتميا تتبوتق فيه إصلاحات السياسات المحلية.

٣٧ - وواصل حديثه قائلا إن مشكلة الوصول إلى التمويل الدولي تشكل أحد العوائق الرئيسية التي تحاول بلدان نامية عديدة التغلب عليها وهي تضطلع بإصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية. وقال إن البلدان النامية، لا سيما التي تقع في افريقيا، تحتاج إلى موارد مالية خارجية لاستكمال مدخراتها المحلية الإجمالية ولدعم تمويل استثماراتها الوطنية. وأشار إلى ما جاء في تقرير الأمين العام (A/50/397)، فقال إن

من الواضح أنه ليس هناك نقص في المدخرات العالمية اللازمة لتمويل الاستثمار العالمي، لكن الإرادة السياسية اللازمة هي، بالأحرى، مغيبة.

٣٨ - وأردف قائلا إن من الضروري مع احتفال الأمم المتحدة بعيدها الخمسين، أن يمنح الدعم الإنمائي الأولوية التي يستحقها. كما ينبغي إعطاء الالتزامات الدولية بالتوصل إلى النسبة المئوية المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قوة الدفع الضرورية من أجل تحويل اتجاه المعونة نحو الهبوط إلى الاتجاه المعاكس. وقال إن وفد بلاده يحث البلدان الصناعية على الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير موارد جديدة لتمويل البرامج التي اعتمدتها مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وذلك بشروط أفضل وعلى أساس يمكن التنبؤ به.

٣٩ - واسترسل قائلا إن مشاكل الديون في البلدان النامية، لا سيما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما زالت تشكل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي والتنمية. وقال إن الأموال التي كان من الممكن أن تكون متاحة لتكوين رأس المال ولتحسين الهياكل الأساسية ولتوفير الخدمات الاجتماعية قد تم تحويلها لخدمة الديون. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام بشأن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥ (A/50/379) يقر أنه على الرغم من المبادرات المتخذة لتخفيض الديون إلى حد الآن، فما زالت الحالة تتسم بالحرج. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلاده يعتقد أن الحل الدائم لمشكلة الديون يتطلب تبني تدابير تتسم بالشجاعة لتخفيض الديون الثنائية والمتعددة الأطراف أو إلغائها بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية، لا سيما تلك الموجودة في افريقيا.

٤٠ - السيد هيرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): بدأ كلمته بتوجيه الشكر إلى الوفود على تعليقاتها على الوثائق التي أعدتها الإدارة، خاصة فيما يتعلق بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، التي سوف تعتبر مادة مرجعية عبر منظومة الأمم المتحدة. كما رحب بالإشارة، التي وردت في البيان الذي ألقي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وأشار إلى الخسارة الفادحة المفاجئة التي أحدثتها وفاة السيد أبراهميان، المؤلف الرئيسي لهذه المطبوعة. وأفاد بأن السيد ميليرون، مدير الإدارة، التقى مؤخرا بالسيد ريكوبيرو، الأمين العام الجديد للأونكتاد، واتفقا على العمل معا بصورة وثيقة بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٤١ - ومضى قائلا إن الإدارة تقدر أن الاقتصاد العالمي في مجمله سوف ينمو بنحو ٣ في المائة سنويا لعدة أعوام قادمة، بمعدلات تضخم متدنية. وقال إن الدينامية الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى نمو سريع في التجارة العالمية وإلى أسعار فائدة متدنية نسبيا، مما يفيد البلدان النامية، كما أن هناك إمكانية لأن يواصل النمو في هذه البلدان تقدمه باطراد بمعدل يبلغ ٥ في المائة سنويا تقريبا، حتى وإن اقتصرت معدلات النمو الأسرع على عدد محدود من البلدان. واستدرك قائلا إن هناك العديد من البلدان التي لا تدخل ضمن هذا الإطار وإن هناك مخاطر عديدة قد تعطل هذه التطورات الإيجابية. وقال إن الإدارة تشعر بالقلق

الشديد تجاه ضعف اقتصادات أمريكا اللاتينية وتجاه الحالة الاقتصادية في افريقيا، وهي تدرك تماما مدى حدة الفقر في آسيا. وفيما يختص بتعليق مفاده أن الإدارة لم تبرز الحالة الاقتصادية والمالية في أقل البلدان نموا، فقد اشار إلى أن هذه الولاية قد منحت للأونكتاد، إلا أنه يمكن إدراجها أيضا ضمن ولايات الإدارة إذا ما رغبت الوفود في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥